



285-A الوثيقة
25 مارس 2002
الأصل: بالفرنسية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 2002 لعام

2002 مارس 27 - 18 إسطنبول، تركيا،

5 اللجنة

المحضر الموجز 5 عن الجلسة السادسة والأخيرة للجنة

9:15 الساعة 2002 مارس 25 الاثنين

الرئيس: السيد ت. زيتون (كندا)

الوثائق	الموضوعات المناقشة	
179 و 190	عن المؤتمرات العالمية المقبلة لتنمية الاتصالات، وعن 2 تقرير الفريق المخصص الاجتماعات والحضور الإقليمي (تابع)	1
182 و 183 و 184	عن المشاريع، والموارد، والشرائط، والتعاون 3 تقرير الفريق المخصص	2
180 و 181 و 186	عن الآليات، وأقل البلدان نمواً، وسير العمل الداخلي 4 تقرير الفريق المخصص	3
176 و 178 و 191	عن تشكيل لجان الدراسات والفريق الاستشاري لتنمية 1 تقرير الفريق المخصص الاتصالات (تابع)	4

1 عن المؤتمرات العالمية المقبلة لتنمية الاتصالات، وعن تقرير الفريق المخصص (190 و179 الاجتماعات والحضور الإقليمي (تابع) (الوثيقتان)

1.1 12 بلدان، والثاني حضره 9 مشاركاً من 25 إن الفريق عقد اجتماعين، الأول حضره 2 قال رئيس الفريق المخصص فيما 69. وقال إنه، بعدما درس الوثيقة 190 و179 بلدان. وقدم إلى اللجنة ثلاثة مشاريع نصوص تحتويها الوثيقتان 6 مشاركاً من من قرارات المؤتمر العالمي 5 وتعديل القرار 21 يخص قرارات وتوصيات مؤتمرات تنمية الاتصالات، قرر الإبقاء على القرار ، عدم الأخذ بفكرة اعتماد قرار في موضوع الحضور الإقليمي 104. وقرر، بعدما درس الوثيقة 1998 لتنمية الاتصالات لعام ويمكن أن يدرسه المجلس أو 25 للاتحاد الدولي للاتصالات في منطقة آسيا والمحيط الهادي، لأن هذا الموضوع يعالجه القرار ، أن ما 41 مؤتمر المندوبين المفوضين في دورته المقبلة. واستخلص من دراسته الجزء المتعلق بالحضور الإقليمي في الوثيقة (25)، في قراره 1998 تحويته من مقترحات سبق أن أخذها في الحسبان مؤتمر المندوبين المفوضين (ميناياوليس،

(190 مشروع قرار جديد مقترح بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية في أنشطة الاتحاد (الوثيقة

2.1 إن العنوان مغلوطة، وتجدر الاستعاضة فيه عن عبارة "اقترح مشروع قرار جديد" قال رئيس الفريق المخصص "كعبارة" اقتراح مراجعة القرار

3.1 واقترح مندوب جمهورية إيران الإسلامية إدخال عدة تعديلات على النص موضع النظر. ففي العنوان، يستحسن أن تضاف العبارة "وأقل البلدان نمواً" بعد عبارة "مشاركة البلدان النامية"؛ وفي الفقرة (ج) من ديباجة القرار "إذ يضع في اعتباره"، يجب أن تُدرج، بعد كلمتي "تحسين مشاركة" كلمة "وحضور"؛ والعبارة التي تلي "فتتاعاً منه" يجب تعديلها بحيث تُقرأ: "ضرورة تحسين مشاركة وحضور البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في أعمال الاتحاد"؛ وفي الفقرة (ب) من منطوق القرار، "يلكف مدير مكتب تنمية الاتصالات أيضاً"، يستحسن ذكر الفرق الاستشارية التابعة للقطاعات الثلاثة، وأن تُدرج بعد كلمتي "الاجتماعات الهامة" العبارة التالية: "بما فيها اجتماعات التحضير للمؤتمرات"؛ وأخيراً، يجب أن تُحذف من الفقرة "اليدعو" من المنطوق عبارة: "في إطار سقف الإنفاق المقرر للاتحاد"، إذ إن المهم هو إيجاد الأموال الكافية لضمان التنفيذ الفعلي للقرار، بصرف النظر عن مصدرها، سواء كان فوائض تليكوم أو مصادر أخرى.

4.1 فذكر الرئيس الحضور بأن ميزانية الاتحاد خاضعة لمبدأ النمو الصفري.

5.1 وقالت مندوبة جمهورية جنوب إفريقيا إنها لا ترى أي وجه للاعتراض على حذف العبارة: "في إطار سقف الإنفاق المقرر للاتحاد"، لكن المشكلة المطروحة التي سببت فيها مؤتمر المندوبين المفوضين هي البحث عن مصادر تمويل من غير الميزانية.

6.1 وأعرب مندوب ألمانيا عن حرصه على أن يكون واضحاً في الأذهان أن مقدار الإنفاق من الميزانية يجب أن يبقى ضمن الحدود التي يضعها مؤتمر المندوبين المفوضين، وارتأى أن تُعيّن المبالغ اللازمة لتنفيذ القرار موضع النظر، وأن تُذكر وسائل التمويل الممكنة من خارج الميزانية.

7.1 فلاحظ مندوب مالي، على الرغم من اتفاق واسع النطاق على الرغبة في تعزيز مشاركة البلدان النامية في اجتماعات الاتحاد الدولي للاتصالات، وجود تمثّل إزاء توفير الموارد اللازمة لذلك. وأعرب عن شعوره بالمباغثة، من أنه حتى الوفود التي تتصدر لحمل لواء البلدان النامية تبدي تحفظاً في هذا الصدد. وليس من شك عنده في أن موارد الاتحاد يجب إنفاقها بطريقة رشيدة وبالقسطاس، ولكن يكفي إلقاء نظرة على بعض الأنشطة، مثل أنشطة فريق المهام المعني بتلافي التأخر في معالجة بطاقات التبليغ (، للتحقق من أن كثيراً من المال يُنفق عبثاً في بعض الأحيان، دون أن يكون هناك قط موضع SAT-BAG عن الشبكات الساتلية) لسقف ميزانية. ولذا لا مبرر في نظره للحديث هنا عن سقف ميزانية، ولا لتحديد مبلغ دقيق للإنفاق في إطار القرار موضع البحث.

8.1 وأيد مندوب أوغندا أيضاً حذف العبارة "في إطار سقف الإنفاق المقرر للاتحاد"، وإلا وجب في نظره إيرادها في نصوص جميع القرارات. ورأى أن مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في اجتماعات الاتحاد يجب معاملتها مثل مشاركة الدول الأعضاء في المجلس، أي يُفترض أن يكفلها الاتحاد دون ما سقف للإنفاق.

9.1 ورأى مندوب الولايات المتحدة الأمريكية أن الفقرة الأخيرة "اليدعو" من منطوق القرار سليمة تماماً، إذ إنها توكل مسألة تنفيذ القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين، الهيئة الوحيدة المخولة تحديد سقف الإنفاق.

10.1 ولاحظ مندوب جمهورية إيران الإسلامية أن الاتحاد الدولي للاتصالات ما انفك منذ ثلاثين سنة يهتم بصنع الحلقة المفقودة أو بردم الفجوة الرقمية. وفي المؤتمر الحالي أيضاً، حُصص يومان ونصف لبحث هذا الموضوع الأخير. والحال أن إحدى وسائل تضيق الفجوة الرقمية هي إشراك البلدان النامية في اجتماعات الاتحاد على اختلاف مستوياتها. ومعروف بوجه عام أنه، إذا مُنح بلد مساعدة وليس عنده الخبراء والأشخاص المؤهلون بحيث يستفيد من المساعدة، يلزم عندئذ توظيف خبير استشاري، وتترتب أيضاً على هذا التوظيف تكاليف مالية، وإلا فلن يجني من المساعدة ثمر حقيقي. ومهما يكن فليس للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات أن يقول بوجود إبقاء الإنفاق ضمن حدود الميزانية، بل لمؤتمر المندوبين المفوضين أن يقرر كيف يجب تمويل ما يلزم من نفقات، أمن فوائض ميزانية تليكوم عند الاقتضاء أم من مساهمات طوعية أم من مساعدات يقدمها القطاع الخاص.

11.1 وقالت مندوبة جمهورية جنوب إفريقيا إن مسألة سقف الإنفاق من المواضيع التي درسها فريق العمل الذي أنشأه المجلس وأسند إليه مهمة الإصلاح في الاتحاد. وأما الفقرة الأخيرة "اليدعو" من منطوق القرار فربما أمكن فيها، بدلاً من ذكر سقف الإنفاق المقرر للاتحاد، أن تُستعمل العبارة التالية: "دون المساس بسياسة النمو الصفري التي ينتهجها الاتحاد بخصوص الميزانية".

- 12.1 وشدّد مندوب ألمانيا على أنه يتوجّب على مؤتمر يتخذ قراراً له منعكسات مالية مراعاة النصوص الأساسية للاتحاد (من الاتفاقية حيث ورد أن على المؤتمرات "أن تراعي جميع تقديرات ميزانية الاتحاد 488 (الرقم 34 و ذكر في هذا الشأن المادة) للتأكد من أن تلك المقترحات أو المقررات لن تستدعي نفقات تتجاوز الاعتمادات التي يكون المجلس مخولاً للسماح بها"؛ وكذلك (من الدستور التي تنص على أن المؤتمرات "ينبغي أن تجتنب تبني قرارات ومقررات من شأنها أن تؤدي 142 (الرقم 22 المادة) إلى نفقات تتجاوز الحدود المالية التي يضعها مؤتمر المندوبين المفوضين".
- 13.1 ولاحظ مندوب فرنسا أن المقترحات التي ذكرت من مواد الدستور والاتفاقية تُرسي مبدأ، يتوجب احترامه بالطبع على كل مؤتمر؛ وأنه سيكون دائماً للميزانية حدود، سواء انتهجت سياسة نمو صفرى أم لا. ورأى أن الاقتراح الذي أدلت به مندوبة جمهورية جنوب إفريقيا أشدّ تقييداً من الصيغة الحالية للنص؛ وربما أمكن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات أن يدعو مؤتمر المندوبين المفوضين إلى إيلاء الاهتمام المطلوب لتنفيذ القرار، دون تجاوز سقف الإنفاق المقرر للاتحاد، مع السعي في الوقت نفسه إلى إيجاد كل ما يمكن من مصادر التمويل الأخرى.
- 14.1 وقال مندوب جمهورية إيران الإسلامية إنه ليس من المناسب أن يدعو مؤتمر عالمي لتنمية الاتصالات مؤتمر المندوبين المفوضين إلى اتخاذ كذا أو كذا تدبير دون تجاوز سقف الإنفاق، لأن مؤتمر المندوبين المفوضين هو الهيئة العليا التي تقرر هي نفسها ميزانية الاتحاد. وبخصوص المبادئ التي يتضمنها الدستور والاتفاقية، استغرب أن الدول المتقدمة لم تستشهد بها في، عندما أعربت هذه الدول عن رغبتها في تحيين الخطة، إذ 1997 مناسبات أخرى، مثل المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام يجب معاملة جميع الأنشطة على قدم المساواة. ومهما يكن فإنه من اللازم في نظره معرفة ما إذا كان الاتحاد الدولي للاتصالات يريد التزوّد بالوسائل الكفيلة بتقليص الفجوة الرقمية أم لا. لأنه إذا أعيق تنفيذ القرار ذهب كل ما قيل أدراج الرياح.
- 15.1 فلاحظ مندوب ألمانيا وجود موقفين لا يتفقان، واقترح أن يُطلب رأي المستشار القانوني، من أجل معرفة ما إذا كان من السديد حذف العبارة "في إطار سقف الإنفاق المقرر للاتحاد".
- 16.1 ورأى مندوب مالي أن الإصغاء إلى ما أُلدي من اهتمامات وقليلاً من حسن الاستعداد، كافيان لإيجاد صيغة يرضى بها الجميع.
- 17.1 ثم، على أثر مداخلات مندوب البرازيل ومندوبة كندا ومندوب جمهورية إيران الإسلامية الذين حاولوا إيجاد صيغة، ويتألف من ممثلي كل الاتجاهات التي جرى التعبير عنها، 2 توفيقية، اقترح الرئيس تكليف فريق يديره رئيس الفريق المخصص، ويجتمع لوضع صيغة جديدة للفقرة الأخيرة "يدعو" من منطوق القرار.
- 18.1 وتقرر ذلك.

(190 مشروع قرار جديد مقترح بشأن الأعمال التحضيرية الإقليمية للمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات (الوثيقة

- 19.1 إنه من المستحسن في الجزء التالي لعبارة يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات من 2 قال رئيس الفريق المخصص منطوق القرار، أن يستعاض عن كلمة "مؤتمر"، الواردة في العبارة "تنظيم مؤتمر تحضيرى"، بكلمة "اجتماع"، وكذلك أن تدرج بعد "الرؤساء ونواب رؤساء" العبارة التالية: "وسائر الأطراف المعنيين".
- 20.1 وقالت مندوبة فرنسا إنه يجب إدخال تصويبين على الصيغة الفرنسية لنفس الجزء: الأول يقوم على الاستعاضة عن " " في أقرب مكان ممكن لمكان انعقاد المؤتمر "le plus près possible du lieu où se tiendra la CMDT" العبارة " " في أقرب موعد ممكن لانعقاد CMDT "le plus rapproché possible dans le temps de la CMDT" بالعبارة التالية: " " qui devra " بالعبارة التالية: "qui devront être tenues"؛ ويقوم التصويب الثاني على الاستعاضة عن العبارة "être tenue."
- 21.1 وأشار الرئيس إلى أن الوفد الجزائري، الغائب عن الاجتماع، أعرب عن تفضيله كلمة "مؤتمر" على كلمة "اجتماع".
- 22.1 (عن دهشته لخلو مشروع القرار تماماً من أي ذكر TIT وأعرب ممثل شركة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) لمشاركة أعضاء القطاعات، مع أن هؤلاء يشاركون بالفعل في الاجتماعات التحضيرية وفي المؤتمرات. ولذا يكون من الحسيف ذكرهم في هذا المقام، بالنظر إلى أن المناطق التي تخلق من منظمات إقليمية للاتصالات يجري فيها عادة تنظيم الأعمال التحضيرية وفقاً للقواعد الموضوعة عند رابطات الدول، مثل جامعة الدول العربية في الشرق الأوسط. ففي الوقت الحاضر، لا تستطيع جامعة الدول العربية الدخول مباشرة في محادثات مع كيانات غير الدول. ومن ثم يستحسن أن تدرج الكلمتان "وأعضاء القطاعات" بعد كلمتي "الدول الأعضاء" في الفقرة (هـ) من الديباجة، التابعة لـ/ب يضع في اعتباره، وفي الفقرتين (أ) و(ب) من المنطوق التابعتين لـ/يطلب من الأمين العام... وفي الجملة الأخيرة من المنطوق التابعة لـ/يدعو؛ وفي الفقرة (أ) من الديباجة، التابعة لـ/و/ يأخذ في الاعتبار.
- 23.1 فقال الرئيس، بعد أن لم يحصل اعتراض، إن الأمانة ستأخذ في حسابها اقتراح التعديل هذا.
- 24.1 وذكر مندوب جمهورية إيران الإسلامية بأن المجلس قرر، بصورة مؤقتة، الاستعاضة عن المؤتمرات الإقليمية بالتنمية واجتماعات تحضيرية، وسأل عما إذا كان المؤتمر يريد اتخاذ نفس القرار بصورة دائمة أم يريد الإبقاء على هذين النوعين من الاجتماعات.
- 25.1 إن هذه المسألة لم تُناقش بصورة معمّقة في إطار هذا الفريق 2 وقال رئيس الفريق المخصص
- 26.1 وقال الرئيس إنه لم يحصل، على حد علمه، أن اعتمد قرار يقضي بإلغاء المؤتمرات الإقليمية لتنمية الاتصالات. فمدير مكتب تنمية الاتصالات ذكر، في التقرير الذي قدمه، أن اجتماعات تحضيرية نُظمت هذه السنة من قبيل التجريب والاقتصاد في الموارد. ولذا فإن الفقرة التابعة لـ/يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات تعني فقط الطلب من مدير المكتب أن ينظم، مثلما فعل في

التحضير للمؤتمر الحالي، اجتماعات تحضيرية بحسب المناطق، من أجل تنمية الاتصالات. وبناء عليه، يتمتع مدير مكتب تنمية الاتصالات ببعض الحرية فيما يتعلق بالاستعاضة عن مؤتمر إقليمي باجتماع تحضيري.

27.1 ولاحظت كذلك مندوبية جمهورية جنوب إفريقيا أنه من غير الوارد في الوقت الراهن إلغاء المؤتمرات الإقليمية لتنمية الاتصالات. وأوضحت أن المؤتمرات الإقليمية والاجتماعات التحضيرية متماثلة من حيث الأهمية، والفرق هو فقط أنه، في حال تنظيم مؤتمر، يكون الاتحاد ملزماً بتأمين ترجمة الوثائق والترجمة الفورية بكل لغات الاتحاد الرسمية، الأمر الذي يستتبع طبعاً تكاليف كبيرة؛ وذلك في حين أن ما يحصل من توفير بفضل تنظيم اجتماعات تحضيرية بدلاً من مؤتمرات إقليمية يبين أن نفس المبلغ من المال يكفي لعقد مؤتمرات إقليميين أو ثلاثة لا أكثر بين مؤتمريين للمندوبين المفوضين، لكنه يمكن من عقد اجتماع تحضيري في كل منطقة من المناطق. فالفترة الحالية يمكن اعتبارها فترة تجريبية.

28.1 وأوضح مندوب مالي أن ما كان مقصوداً بالدرجة الأولى من اقتراح قرار جديد هو التأكيد على أهمية عقد اجتماعات استشارية إقليمية، وفقاً لتوصية من فريق العمل المعني بالإصلاح داخل الاتحاد. وذلك معبراً عنه في الفقرة البادئة بـ "وايز بيرك كذلك". أما الفقرة البادئة بـ "يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات" فغرضها تحديد الفترة والمكان اللذين يكونان الأنسب لتنظيم، إما مؤتمر تحضيري إقليمي لتنمية الاتصالات، وإما اجتماع تحضيري لتنمية الاتصالات. وفي الأونة الأخيرة، نُظمت اجتماعات تحضيرية. غير أن عدة إدارات ترغب في الرجوع إلى الصيغة السابقة، أي تنظيم مؤتمرات تحضيرية إقليمية. ولذا يكون من الأفضل مؤقتاً أن توضع بين معقوفين عبارة "اجتماع تحضيري أو مؤتمر تحضيري" ويترك للجلسة العامة أمر البت في هذه المسألة.

29.1 وأيدت مندوبية فرنسا التفسير الذي عرضه مندوب مالي، وأكدت أن الاقتراح الأصلي الذي قدمته الإدارات الأوربية كان منصباً فقط على تنظيم اجتماعات استشارية إقليمية. ثم أضيفت الفقرة البادئة بـ "يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات"، مراعاة لاقتراحات أخرى قُدمت إلى المؤتمر.

30.1 وقالت مندوبية جمهورية جنوب إفريقيا إنه إذا وُضعت عبارة "اجتماع أو مؤتمر تحضيري" بين معقوفين وجب أيضاً أو توضع بين معقوفين عبارة "في كل منطقة". لأنه إذا نُظمت مؤتمرات تحضيرية لا اجتماعات تحضيرية فمن الواضح تعذر تنظيم مؤتمر في كل منطقة.

31.1 ورأت مندوبية الولايات المتحدة أنه من الأقرب إلى المنطق عقد اجتماع تحضيري لمؤتمر، لا تنظيم مؤتمر للتحضير لمؤتمر.

32.1 ورأى مندوب مالي أن المؤتمر الحالي له الحرية في تكليف مدير مكتب تنمية الاتصالات بتنظيم اجتماع تحضيري في كل منطقة أو مؤتمر تحضيري في كل منطقة.

33.1 ورأى مندوب جمهورية إيران الإسلامية أنه من شأن المؤتمر في جلسته العامة أن يبيت في الأمر.

34.1 وانضم مندوب ألمانيا إلى الملاحظة التي أدلت بها مندوبية الولايات المتحدة. وشدد على أنه من غير الوارد الاستعاضة عن المؤتمرات الإقليمية لتنمية الاتصالات باجتماعات تحضيرية، وإلا لزم أن يوصى مؤتمر المندوبين المفوضين بتعديل الدستور. ففي رأيه ليس بالإمكان تنظيم مؤتمر تحضيري في كل منطقة خلال دورة واحدة، لأسباب مالية بديهية. وأيدت قوله مندوبية جمهورية جنوب إفريقيا.

35.1 واسترعى مندوب المملكة المتحدة الانتباه إلى أن النص قيد النظر لا يطرح فكرة تعديل الدستور والاتفاقية، بل يشير فقط إلى أنه من المفضل، قبل المؤتمر العالمي المقبل لتنمية الاتصالات، أن يُعقد اجتماع تحضيري في كل منطقة بدلاً من مؤتمرات إقليمية. وربما صارت الفقرة البادئة بـ "يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات" أوضح، في رأيه، لو قيل فيها "المؤتمر العالمي المقبل لتنمية الاتصالات" بدلاً من "المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات"، مع إدراج العبارة "بدلاً من المؤتمرات الإقليمية لتنمية الاتصالات" بعد "الاجتماعات التحضيرية الإقليمية"، وذلك للتوضيح أن القرار لا يتعلق إلا بالفترة التي تسبق المؤتمر العالمي القادم لتنمية الاتصالات.

36.1 وقال مندوب مالي إنه لا يستطيع قبول أن تعتمد اللجنة فكرة اجتماعات تحضيرية في حين أنه لم يصدر أي قرار رسمي في هذا الشأن.

37.1 وإذا لاحظ الرئيس أنه لا يزال يوجد عدة طلبات للحديث في هذه المسألة، اقترح أن توضع العبارة "اجتماع أو مؤتمر تحضيري لتنمية الاتصالات في كل منطقة" بين معقوفين، وأن تُعرض هذه المسألة على الجلسة العامة.

38.1 وتقرر ذلك.

39.1 واعتمد مشروع القرار الجديد، المقترح بشأن الأعمال التحضيرية الإقليمية للمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات، بصيغته المعدلة.

(179 مشروع التوصية بشأن مواعيد المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات (الوثيقة

40.1 نوه مندوب جمهورية إيران الإسلامية بأن تأجيل مواعيد عقد المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات إلى ما بعد انعقاد مؤتمرات المندوبين المفوضين بستة أشهر على الأقل ينطوي على محاسن ومساوئ، وأن هذه المحاسن والمساوئ لم تُدرس بعمق، أمر البت في المسألة، مع مراعاة المحاسن والمساوئ التي قد ينطوي 2002 واقترح أن يُترك لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام عليها عقد المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات قبل أو بعد مؤتمر المندوبين المفوضين. وعلى أثر ذلك، سيُعدل نص الفقرة البادئة 2002 بيوصي مؤتمر المندوبين المفوضين لعام

- وأقر مندوب ألمانيا بأن تأجيل مواعيد انعقاد المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات إلى ما بعد مؤتمر المندوبين المفوضين 41.1 ينطوي على محاسن ومساوئ. لكنه رأى من الواجب تقديم اقتراح دقيق إلى مؤتمر المندوبين المفوضين، وقال في المناسبة إنه 179يوافق على النص المقترح في الوثيقة.
- 42.1 وشارك مندوبو أوغندا والولايات المتحدة وفرنسا وتنزانيا وكينيا في تأييد وجهة النظر هذه.
- 43.1 واسترعى مندوب الكاميرون الانتباه إلى أن مدة التأجيل "إلى ما بعد انعقاد مؤتمرات المندوبين المفوضين بسنة أشهر على الأقل" قد تكون بالضبط ستة أشهر، وأن هذا قد يثير مشكلات من حيث تنظيم مؤتمر عالمي لتنمية الاتصالات والاجتماعات التحضيرية له.
- 44.1 وعلى أثر مداخلات مندوبي جمهورية جنوب أفريقيا والكاميرون والمملكة المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، دعاهم الرئيس إلى التشاور على صيغة للنص تكون توفيقية.
- 45.1 وبعد مشاورات قصيرة، قرأ مندوب جمهورية إيران الإسلامية النص التالي المقترح أن يحل محل الفقرة البادئة بيوصي : "عند النظر في الجدول الزمني للمؤتمرات القادمة للاتحاد الدولي للاتصالات، أن ينظر 2002مؤتمر المندوبين المفوضين لعام في إمكان تأجيل عقد المؤتمرات العالمية القادمة لتنمية الاتصالات إلى ما بعد انعقاد مؤتمرات المندوبين المفوضين بسنة أشهر على الأقل، مراعيًا محاسن ومساوئ مثل هذا التأجيل".
- 46.1 واعتمد هذا الاقتراح.
- 47.1 (بصيغته المعدلة 179واعتمد مشروع التوصية بشأن مواعيد المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات (الوثيقة

182 عن المشاريع، والموارد، والشراكات، والتعاون (الوثائق) تقرير الفريق المخصص 184 و183و

- 1.2 إن الفريق اجتمع مرتين، وتوصل إلى توافق آراء على مشاريع قرارات ثلاثة.3قال رئيس الفريق المخصص ، المتعلق بتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية 1998 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 17المراجعة المقترحة للقرار ، (الوثيقة) 184والعالمية (الوثيقة)
- 2.2 1998 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 17واعتمد مقترح مراجعة القرار

المتعلق بتعبئة الموارد والشراكة لتسريع تنمية 1998 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 13المراجعة المقترحة للقرار (الوثيقة) 182الاتصالات

- 3.2 أشار الرئيس إلى أنه من المستحسن أن يستعاض، في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة البادئة بـ"وإذ يلاحظ، عن الكلمتين ("؛ وفي الفقرة الفرعية (ب) منها، عن العبارة "خطة عمل فالتا" ب "خطة عمل (2002)" ب " (إسطنبول، 1998" فالتا، إسطنبول".
- 4.2 من الفقرة البادئة بـ"وإذ يقرر، أنه يجب 1وأي ممثل شركة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، في صدد الفقرة الفرعية توضيح من هم الأطراف الفاعلون في التنمية الذين يتوجب عليهم الاضطلاع بمسؤولية تشجيع الاستثمارات. ويجب كذلك في رأيه تحقيق الاتساق بين الصيغتين الإنجليزية والفرنسية، لأن الصيغة الفرنسية وحدها تعطي أمثلة محددة على الشراكة. وفي غياب الاعتراض، دعا الرئيس ممثل شركة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى تقديم صيغة معدلة لنص الفقرة 5.2 من الفقرة البادئة بـ"وإذ يقرر.1الفرعية
- 6.2 ، بصيغته المعدلة، وبشرط إدخال 1998 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 13واعتمد المقترح بشأن مراجعة القرار ، عدة تعديلات صياغية عليه.

- 183(اقتراح بمشروع قرار جديد يتعلق بالتعاون الدولي (الوثيقة)
- 7.2 اعتمد هذا الاقتراح بمشروع قرار جديد، بشرط إدخال تعديلات صياغية عليه.

3 عن الآليات، وعن أقل البلدان نمواً، وعن سير العمل الداخلي تقرير الفريق المخصص

186، و181، و180(الوثائق)

- 1.3 إن الفريق اجتمع مرتين وأنه يقدم إلى اللجنة ثلاث وثائق.4قال رئيس الفريق المخصص ، المتعلق بالبحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا 1998 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 15المراجعة المقترحة للقرار (الوثيقة) 181(
- 2.3 إن العناصر الجديدة الرئيسية هي البنود (و) و(ز) و(ح) من الفقرة البادئة بـ"وإذ يقرر.4قال رئيس الفريق المخصص
- 3.3 ورأى ممثل شركة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أنه ينبغي أن تعاد صياغة الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة البادئة بـ يقرر، للاعتبارات التالية: أولاً، ليس من المؤكد أن نقل التكنولوجيا في مجال الاتصالات يمكن أن تقوم به بلدان معينة؛ وثانياً، من

شأن التفريق بين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق أن يسبب الإبهام، لأن مفهوم اقتصاد السوق غير محدد. فإذا فُسر هذا النص تفسيراً تقيدياً، قد لا يدخل في التعريف المعتمد بعض البلدان التي لها مصلحة كبرى في الاستفادة من نقل التكنولوجيا. وأيد هذه الملاحظة مندوباً الكامبيرون وكوبا.

ودعا الرئيس ممثل شركة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى تقديم صيغة جديدة للفقرة بقرار (أ)، إلى الأمانة. 4.3

بصيغته المعدلة. 1998 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 15 واعتمد مشروع المراجعة المقترحة للقرار 5.3

- 180)، المتعلق بجمع المعلومات ونشرها (الوثيقة 1998 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 8/المراجعة المقترحة للقرار ، من الجزء التابع 5 إن العنصر الجديد في مشروع القرار هو الفقرة الفرعية 4قال رئيس الفريق المخصص 6.3 ليرجو من مدير مكتب تنمية الاتصالات ، التي جاء فيها نصاً أن المؤتمر يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات توفير معلومات عن تخصصات أعضاء قطاع تنمية الاتصالات العاملين في مجالات مختلفة من ميدان الاتصالات، وذلك بغية مساعدة الذين قد يرغبون في طلب خدماتهم. وأفاد أن هذه الفقرة الجديدة ناجمة عن اقتراح قدمته روسيا، هدفة تلبية احتياجات كثير من البلدان النامية التي تود الاستفادة من خدمات بلدان وشركات متنوعة، ولكن ليس لديها المعلومات المطلوبة.
- واسترعى مندوب جمهورية إيران الإسلامية الانتباه إلى خلو مشروع القرار من جزء بعنوان يقرر، فاقترح الاستعاضة 7.3 عن عبارة يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بعبارة يقرر تكليف مدير مكتب تنمية الاتصالات .
- مع مراعاة هذا التعديل. 1998 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 8واعتمد مشروع مراجعة القرار 8.3 (186مشروع التوصية (الوثيقة
- 9.3 تحتوي صيغتين للتوصية. وأوضح أن الصيغة الثانية هي التي يجب 186 إن الوثيقة 4قال رئيس الفريق المخصص اعتمادها، إذا اعتمدت اللجنة خطة عمل إسطنبول بصيغتها المقترحة. والهدف الرئيسي من التوصية هو إنشاء آلية لتبادل المعلومات تمكن من نشر طلبات المساعدة التقنية التي تتوجه بها البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، ومن تسويق كل تدبير يتعلق بالمساعدة أو كل عرض يقترح في هذا المجال، بين البلد النامي الطالب للمساعدة والجهة التي تقدم هذه المساعدة.
- ودعا الرئيس اللجنة إلى النظر في الصيغة الثانية. 10.3
- واقترح مندوب جمهورية إيران الإسلامية الاستعاضة عن عبارة يوصي المدير، بعبارة يوصي مدير مكتب تنمية 11.3 الاتصالات.
- مع مراعاة هذا التعديل. 186واعتمدت الصيغة الثانية للتوصية الواردة في الوثيقة 12.3

4 عن لجان الدراسات والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات تقرير الفريق المخصص (تابع) (الوثائق) 176 و 178 و 191

- 1.4 إن هذا الفريق عقد أربعة اجتماعات، وأتى إلى اللجنة بخمسة مشاريع قرارات 1قالت رئيسة رئيس الفريق المخصص 176 و 178. وأوضح أن هذه النصوص هي مدار الوثائق 1998جديدة، وبمشروعي تعديل قرارين لمؤتمر تنمية الاتصالات ناقش أساليب عمل اللجنة التوجيهية للفريق 1. وذكر من جهة أخرى أن الفريق المخصص (Rev.) 151 و 192 و 191و رأى من الواجب أن يُعدّ الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات ويعتمد 1الاستشاري لتنمية الاتصالات، وأن الفريق المخصص من الاتفاقية، وأن تكون له لجنة توجيهية متوازنة، لكي يتمكن من التصرف بفعالية 2151أساليب عمله، وفقاً لما جاء في الرقم خلال الفترات الفاصلة بين مؤتمرات عالميين لتنمية الاتصالات. وإذا استرعى الانتباه إلى أن المؤتمر الحالي هو أول مؤتمر ينظر ، لاحظ أنه لا يوجد بعد إجراء 1998في سير عمل الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات منذ أنشأه مؤتمر المندوبين المفوضين عام موقفاً من أيّ واحد من إجراءي تعيين الرئيس، أي: إما أن يُعدّ الفريق 1لتعيين الرئيس ونواب الرئيس. ولم يتخذ الفريق المخصص الاستشاري لتنمية الاتصالات نفسه إجراءً يعرضه على المؤتمر العالمي القادم لتنمية الاتصالات للموافقة عليه، وإما أن يكون رئيسه منتخباً أسوة برؤساء لجان الدراسات. وقال أخيراً إنه يبقى لازماً تحديد عدد نواب الرئيس ومهامهم، وكذلك تحديد دور أعضاء القطاعات داخل اللجنة التوجيهية.

(176 مشروع القرار المتعلق بتنمية الموارد البشرية في فترات الدراسة المقبلة (الوثيقة

2.4 إن مشروع القرار الجديد هذا يرمي إلى الموافقة على أن يعين الفريق 1 قالت رئيسة رئيس الفريق المخصص الاستشاري لتنمية الاتصالات شخصاً يتولى إقامة الاتصال مع مكتب تنمية الاتصالات، وربما يسانده أشخاص آخرون فيما يتعلق بأنشطة تنمية الموارد البشرية.

3.4 "أساليب العمل"، من ملحق مشروع القرار، إلى أنه من المقرر 4 واسترعى مندوب روسيا الانتباه، في صدد الجزء تنظيم ندوة مدتها خمسة أيام، يُدعى إليها جميع أعضاء قطاع تنمية الاتصالات التابع للاتحاد، وأن هذه الندوة ستجرى فيها ترجمة فورية بالإنجليزية والإسبانية والفرنسية. ثم استرعى الانتباه إلى أن الندوة يمكن أن تقام أيضاً في منطقة لغتها العربية أو منطقة لغتها الروسية، فاقترح تعديل النص بحيث يتضمن إشارة إلى أن الندوة تُجرى فيها ترجمة فورية باللغات المطلوبة. وأيده في هذا الرأي مندوب مولدوفا.

4.4 وإذ أكد مندوب جمهورية إيران الإسلامية على أن الموقف يختلف تبعاً لما إذا كانت الندوة تُنظَّم على المستوى الإقليمي أو على المستوى العالمي، أجاز مندوب روسيا بأنه إذا كان التنظيم على المستوى العالمي وجبت الترجمة الفورية بلغات الاتحاد الست، وإذا كانت الندوة إقليمية النطاق وجبت الترجمة الفورية باللغات المطلوبة.

5.4 وقال مندوب ألمانيا إنه يلزم معرفة المزيد عن الندوة المنوي عقدها.

6.4 واقترح الرئيس استيضاح الأمانة عن هذه المسألة، ثم صياغة نص تراعي فيه ملاحظة مندوب روسيا. وقال إن هذا النص سيُدراج في مشروع القرار الذي يقدم في الجلسة العامة.

7.4 وتقرر ذلك.

8.4 (مع مراعاة التعديل الذي 176 واعتمد مشروع القرار المتعلق بتنمية الموارد البشرية في فترات الدراسة المقبلة (الوثيقة) سندخله عليه الأمانة.

(178، المتعلق بتشكيل لجان الدراسات (الوثيقة 1998 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 3 مشروع تعديل القرار

9.4 1 الانتباه إلى أن اختصاصات لجان الدراسات أصبحت واردة في التذييل 1 استرعت رئيسة رئيس الفريق المخصص 3 للقرار.

10.4 ورأى ممثل شركة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، في صدد الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة البائدة بـ/اعترافاً منه كذلك، أنه ينبغي، من قبيل الحرص على الفعالية، توخي الدقة في الإشارة إلى الفترات التي يُنتظر في نهايتها الحصول على نتائج الدراسات؛ لأن عبارة "في مهلة زمنية معقولة" مفرطة الغموض. وشدد على أن اقتراحات واضحة بشأن هذا البند قُدمت في إطار اجتماعات الفريق المخصص.

11.4 أن الجملة كانت في الأصل تقرأ كما يلي: "لا بد من تحقيق النتائج المنتظرة 1 وأفادت رئيسة رئيس الفريق المخصص من دراسة المسائل في مهلة زمنية معقولة، قبل أن تصير من المهجورات بفعل التقدم التكنولوجي"؛ ولكن تقرر حذف الجزء الأخير من الجملة.

12.4 المتعلق بتشكيل لجان الدراسات 3 واعتمد مشروع مراجعة القرار

، المتعلق بالإجراءات التي تطبقها لجان الدراسات (الوثيقة 1998 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 4مشروع مراجعة القرار

191(

13.4 التي تحتوي التقرير النهائي عن نتائج 9 إن هذه الوثيقة مستفاداً بقدر كبير من الوثيقة 1أقالت رئيسة الفريق المخصص أنشطة الفريق التي تناولت هيكل لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات داخل الاتحاد وأساليب عملها. وقد عُرض هذا التقرير للاطلاع في اجتماعات اللجان المذكورة، ثم قُدّم إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات من أجل النظر فيه. وبعدئذ أُرسِل إلى الدول الأعضاء وإلى أعضاء القطاع، وأُخضع مرة ثانية لنظر الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات. وأفاد رئيس الفريق وهما: أولاً، الاقتراح أن تتمكن لجان الدراسات من إنشاء 9 تأتي بعنصرين جديدين، مقارنة بالوثيقة 191 أن الوثيقة 1المخصص فريق أو أكثر من أفرقة المشاريع، لمعالجة موضوع بعينه مما يندرج في مسألة من المسائل وبطريقة مرنة، وإطار عمل هذه ؛ ثانياً، السماح للجان الدراسات بحصر عدد من المسائل أو أجزاء المسائل، التي يمكن 191 بالوثيقة 17الأفرقة معروض في الملحق أن يعالجها مكتب تنمية الاتصالات بطريقة أفضل، عن طريق الاستعانة بخبرائه أو بخبراء خارجيين إذا لم تتوفر لديه الخبرة اللازمة.

14.4 التي جاء فيها أن تُقدّم التقارير المرحلية من 2.10 وقال مندوب ألمانيا إنه يستطيع قبول الجملة الأخيرة من الفقرة المقررين إلى لجنة الدراسات المعنية للموافقة عليها، لكنه لاحظ مع ذلك أنه كان منصوصاً في الصيغة الأصلية على أن يتمكن الجديتين، 9.1 و8.1المقررون من تقديم تقاريرهم إلى فريق عمل تشكله لجان الدراسات. ومن جهة أخرى، في صدد الفقرتين أعرب عن رغبته في معرفة رأي المستشار القانوني في أمر وهو أن الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات مخوّل اتخاذ بعض التدابير "رهنأ بقرار مؤتمر المندوبين المفوضين القادم".

15.4 من الوثيقة موضع النظر، ثم بوجه خاص إلى 4 و3أشار ممثل شركة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى الفقرتين "حذف مسألة في 2.18" اعتماد المسائل المقترحة في الفترة بين مؤتمريين عالميين لتنمية الاتصالات"، وإلى الفقرة 17الفقرة الفترات بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات"، ورأى أن عملية اعتماد أو حذف مسألة من المسائل أثناء فترات ما بين مؤتمريين عالميين لتنمية الاتصالات يجب أن تكون على عكس ما هو منصوص عليه في الوثيقة موضع النظر، أي أنه من الأفضل أن ترسل الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات مسائلهم إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، الذي يكون له أن يقرر إلى أي لجنة تحال كل من هذه المسائل. وإلا، فإن لجان الدراسات تستأثر لنفسها بدراسة مسائل جديدة.

16.4 وقال الرئيس، إذ لاحظ ضيق الوقت الذي لن يمكنه من إعطاء الكلام للمتحدثين الآخرين الذين يرغبون في الإدلاء ، إن النظر في هذه الوثيقة سيستأنف أثناء الجلسة العامة، وكذلك الوثائق الأخرى التي تعذر النظر فيها 191بأرائهم بشأن الوثيقة أيضاً لضيق الوقت سترسل مباشرة إلى الجلسة العامة. وأعرب الرئيس عن شكره لأعضاء اللجنة، ولا سيما رؤساء الأفرقة المخصصين، على ما حققوه من عمل وعلى تعاونهم.

35:12رُفعت الجلسة الساعة

الرئيس:

السيد ت. زيتون

الأمين:

السيد ك. ميرسكي